بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الخامس – شرح مختصر البيقونية (3)

معنعنٌ كعن سعيد عن كرم ... ومبهمٌ ما فيه راوٍ لم يُسَم

ذكر مصطلحين "المعنعن" و "المبهم" هل هناك علاقة بين المعنعن والمبهم ؟ كونه ذكر الأول في شطر والثاني في شطر !

لا يوجد علاقة فالمعنعن شيء والمبهم شيء, المعنعن متعلق بالسماع ولإتصال, والمبهم متعلق بالعدالة والضبط والرواة, لأن المبهم كما قال هو الراوي الذي لم يُسَم أي لا نعرف من هو.

تجد في الإسناد مثلاً: عن مالك عن مولى لأم سلمة عن أم سلمة, طيب من هو المولى لا نعرف من هو, أو عن رجلٍ من أهل الحي.

هناك نوع آخر من المبهم لكن لا أثر له: والمبهم هو وصف يتضمن حكم لأنه يترتب عليه الضعف, هذا ما لم يكن صحابياً فلو قال التابعي (الثقة) عن رجل من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا لا يؤثر في الحكم أما لو كان التابعي (ضعيفاً) وقال عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا حكمه ضعيف لأن المشكلة بالتابعي الضعيف وليس في الصحابي المجهول.

والنوع الآخر الغير مؤثر هو أن يأتي في المتن وليس في الإسناد وهذا كثير في السُنَّة, مثلاً: خطب النبي صلى الله عليه وسلم فقام إليه رجل فقال, هذا إبهام لكنه غير مؤثر لأنه أصلاً لا يترتب عليه شيء, وإنما هو شيء في القصة فهو ابهام في المتن.

المعنعن: العنعنة مصطلح دقيق شوي قد يفيد بعض الأحيان حكماً وقد لا يُفيد, الشيء الواضح في العنعنة أنها لا تدل صراحة على الإتصال ولا تدل صراحة على الإنقطاع, يعني إذا قلت فلان عن فلان – وهذا أكثر الأسانيد – فإنك لا تستطيع أن تجزم أن هنا إتصالاً ولا تستطيع أن تجزم أن هنا إنقطاع. **لكن الأكثر في العنعنة أنها تدل على الإتصال**, من الناحية العملية.

لكن إذا أردت أن تحكم على حديث فأنت تحتاج إلى مزيد تثبت حتى تقطع أن "عن" المراد بها هنا الإتصال.

من الذي يقول عن ؟ مثلا لو قلت – الشيخ أحمد – حدثني سهيل عن ياسر عن زياد, كلمة "عن" بين سهيل وبين ياسر, من قالها سهيل أم أنا ؟ سهيل.

قال = لا تفيد الإتصال, فلو قال: قال ياسر أصبحت طويلة لذلك يقول عن لاختصار المسافة, هنا لا يوجد إشكال لأنها متساوية, ممك يكون سهيل روى الخبر فقال حدثني ياسر, فأتصرف أنا بالرواية وأقول عن, هنا أنا نزّلت المستوى لأن "حدثني" أعلى من "عن" وأعلى من "قال" وهذا موجود بالرواية بكثرة, يعني ينخفضون بصيغة الأداء تخففاً.

وكل ما قلَّت رجاله علا ... وضده ذاك الذي قد نزلا

ذكر المؤلف مصطلحين هنا وهما "العلو" و "النزول" الحديث الذي رجاله قليل فهو عالي, والحديث الذي رواته كثير فهو منخفض, ما هو وجه الإنخفاض والإرتفاع ؟

يقول لك إذا كان بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث رواة فإسنادي عالٍ مع أن العدد قليل وقال إذا بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع رواة فإسنادي نازل.

هل هذان المصطلحان وصفات أم وصفات يتضمنان أحكاماً ؟

هو وصف مجرَّد, لكن العالي مظنة أن يكون أصح فقط وليس شرطاً, لماذا ؟ لأن الرجال أقل, فكلما قلَّ العدد قلَّت نسبة وجود الضعيف ووجود الخطأ نسبياً.

وهذا ليس من مظنة التدليس دائماً لكنه من دوافع التدليس غير أن الدافع يختلف عن المظنَّة لأن المظنة غالبا متعلقة بالكثرة, أما التدليس فلا علاقة, فقد تجد الكثير من الأسانيد العالية وذلك لأنها متقدمة.

أعلى الأحاديث في البخاري هي الثلاثية ولكنها قليلة, والمستوى المتوسط للبخاري أربعة رجال, أما الإمام أحمد فعنده أحاديث ثلاثية كثيرة, فمثلا يروي عن سفيان بن عيينة مباشرة وسفيان قديم يروي عن الزُهري عن أنس أو يروي عن عمر بن دينار عن جابر, وعمر تابعي.

وما أضفته إلى الأصحاب من ... قول وفعل فهو موقوف زكن.

زُكِن = عُلِم

فالحديث أو الخبر الذي ينتهي إليهم – أي الصحابة – وصفه بأنَّه موقوف, فمن الموقوفات في البخاري حديث علي رضي الله عنه: حدثوا الناس بما يعلمون أتريدون أن يُكذَّب الله ورسوله.

هذا حديث موقوف عن علي رضي الله عنه في صحيح البخاري, موقوف لأنه من كلام علي ولا يتضمن حُكماً, وقول الصحابة له اعتبار عند علماء الاسلام لذلك جمعوه في الكتب مثلا مصنف بن أبي شيبة فيه أكثر من ثلاثين ألف أثر وخبر من أكثرها أخبار الصحابة.

ومُرسلٌ منه الصحابي سقط ... وقل غريبٌ ما روى راوٍ فقط

المرسل مصطلح مهم جداً نظراً لكثرة استعماله في كتب الحديث, وقاعدة: أي مصطلح يَكثُر استعماله يجب أن يُحَرَّر تحريراً جيدا ويكون واضحاً عند الدارس لعلم الحديث, بحيث يحسن التعامل معه تعاملاً جيداً, **فالمرسل هو مصطلحٌ وصفي يتضمن حكم كلي لأن الأصل بالمرسل انَّه ضعيف**, وطبعاً هناك استثناءات.

يقول: ومرسل منه الصحابي سقط, هذه الجملة تحتمل أحد أمرين: إما أن يقصد أن الصحابي نفسه هو الذي سقط من الإسناد, وإما أن يقصد أن طبقة الصحابة سقطت من الإسناد, **فإن كان يقصد الأول فالكلام ليس دقيقاً**, لماذا ؟ لأن سقوط الصحابي من الإسناد غير مؤثر, إذا عرفنا أن الذي سقط بالفعل هو صحابي, مثلا صاحب كتاب جاء بحديث إلى أحد التابعين فيقول: قال الرسول صلى الله عليه وسلم, لماذا نعتبر هذا ضعيف ؟ نعم

لأننا لا ندري ممن أخذ الحديث هذا التابعي, فلو تيقنَّا أنه سمعه من صحابي لما كان هناك إشكال, لأن الصحابة عدول, لكن الإشكال الذي جعلهم يجعلون المرسل من قسم الضعيف هو أنهم لا يعلمون من الذي أخذ منه التابعي هذا الحديث فقط يكون أخذه عن تابعي آخر ويوجد بعض الأحاديث فيها خمسة تابعين يروون عن بعض, لأن التابعين درجات وطبقات, في تابعين توفوا قديماً جداً في تابعين أدركوا أبا بكر الصدِّيق, وأبو بكر ما عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا سنتين, مثلا الصُنابحي جاء إلى المدينة يريد أن يدرك النبي صلى الله عليه وسلم أصلا فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم على وصول, فهو الآن تابعي, قيس بن أبي حازم من كبار التابعين روى عن العشرة المبشرين بالجنة,

لما تجي تنظر مثلا للزهري يعتبر من صغار التابعين وكان من كبارهم علماً, قتادة من صغار التابعين هؤلاء طبقة جاءت متأخرة لذلك لا تكاد تجدهم يروون إلا عن عدد قليل, مثلا قتادة يروي عن أنس وهو أشهر من يروي عنه, وروى عن كثير من الصحابة لكنك تجد الحكم: لم يسمع عنه لم يسمع عنه.

والشاهد أن هذا التعريف على كل حال موهم, لأنه ليس تعريفاً دقيقاً وإنما الأفضل أن يُقال المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم, هذا أدق, الأمر المهم الذي أريد أن أقوله هنا, أن"المرسل" بهذا التعريف الأدق الذي قلناه ليس هو الإستعمال الوحيد, وهنا يجب توسيع المصطلحات بما يتوافق مع تعدد استعمالات المتقدمين.

مثال: أبو داود أخرج حديثاً من طريق خالد بن دُرَيك عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم, فقال هذا حديثٌ مرسل خالد بن دريك لم يدرك عائشة, فهنا سقط تابعي بين خالد وعائشة, هناك حديث علي رضي الله عنه في نقض الوضوء بالنوم, قال فيه أبو زرعة وأبو حاتم هذا مرسل عبد الرحمن بن عائذ لم يسمع من علي, بل تجد أنهم ينصون فلان عن فلان مرسل والطبقة بعد طبقة التابعين وليس حتى بين التابعي والصحابي, ولذلك الأصوب أن كلمة مرسل عند المتقدمين فيها عموم في الإستعمال فتطلق على ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وتطلق على أي انقطاع, ومن أشهر الأمثلة على ذلك كتاب المراسيل لأبن أبي حاتم وهو ابن ابن أبي حاتم الرازي – وحاتم الرازي من أكبر العلماء المتقدمين – عنده كتاب اسمه "المراسيل" ولا تجد فيه مرفوعات التابعين للنبي صلى الله عليه وسلم وإنما تجد قال أبي عن رواية فلان عن فلان أنها مرسلة, من غير تسمية متن معين إلا عَرَضاً وإنما هكذا مجرد رواية فلان عن فلان مرسلة فالمراسيل المقصود بها عند ابن أبي حاتم "المنقطع".

المراسيل لأبي داود أشهر و يختلف عن المراسيل لابن أبي حاتم لأنه متون مرفوعة للنبي صلى الله عليه وسلم لكنها مرسلة فتجد مثلا أحاديث الحسن عن رسول الله أو أحاديث الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على التعريف الأشهر.

الغريب: هو ما رواه راوٍ واحد, وهو وصف يكاد يكون مجرداً, وهو رواية واحد عن واحد عن واحد أو جماعة عن واحد المهم في طبقة من الطبقات فيه راوٍ واحد, أغلب الأحاديث الغرائب يكون فيها إشكال إذا كانت الغرابة فيه مطلقة فلا يروي هذا الحديث إلا شخص واحد, وهناك غرائب صحيحة ولكنها قليلة, لذلك فأهل الحديث دائما يعتنون بأن يكون الحديث مروي من أكثر من طريق, وأمس أشرنا إلى قضية البعض الذين عندهم مشكلة مع أحاديث الآحاد لأنه عندهم الآحاد هو ما رواه واحد ويقول لك السنة مروية من طريق واحد وآحاد ووو .

الأحاديث التي يرويها واحد عن واحد عن واحد (ثقة) – فلا نتكلم هنا عن رواية الضعيف –, فهذه الأحاديث في السُنَّة قليلة جداً جداً, فائدة: هذا الإعتبار الذي يريده الخصم من الأحاديث الآحاد ليس قسيماً للمتواتر بل هو قسيم العزيز والمشهور.

وكل ما لم يتصل بحال ... إسناده منقطع الأوصال

والمعضل الساقط منه اثنان ... وما أتى مدلسا نوعان

المنقطع والمعضل والمرسل متعلقون ببعضهم, وهم مثال على بعض التحديدات الدقيقة عند علماء الحديث المتأخرين, والتي تعتبر صحيحة لكنها تحتاج إلى توسعة مدارسة كتب المتقدمين.

المنقطع: الذي ينقطع بأي حال فإنه يعتبر منقطع, ثم ذكر نوع من المنقطعات له اسم خاص وهو المعضَل فالإنقطاع إذا كان بسقوط راويين متتاليين يُسمى معضلاً, وإذا كان بسقوط راوٍ واحد يسمى منقطعاً, وإذا كان الساقط الصحابي يُسمى مرسلاً, وإذا سقط أكثر من واحد ولكن غير متتاليين يسمى منقطع, والمعلق ما كان فيه انقطاع من عند المصنف, فيأتي البخاري فيقول لك: قال أبو هريرة.

هذه الدِقَّة في التفريق بين المصطلحات فيها إشكال إذا أردنا الحصر لأنك قد تجد حديثاً مُعضلاً كمثال: أن مالك يقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هنا معضل لأنه سقط منه قطعا أكثر من واحد, هنا تجد المتقدمين يعبرون عن هذا بأنه مُرسَل أو منقطع وقد تجدهم يقولون بالحديث المرسل بمعناه الأشهر, كقول الحسن البصري (تابعي) قال رسول الله, يقول: رواه الحسن منقطعاً.

الأكثر والأشهر عند المتقدمين أن ما رفعه التابعي يقولون عنه مرسل وإن كانوا قد يعبردون عنه بمنقطع.

الذي يهمنا هنا أن كلمة المعضل في التعبير عن السقوط المتتالي هذا أو أي صورة من صور الإنقطاع هذه لا تكاد تجدها عملياً عند المتقدمين.

فلا تجد لهم حكما على حديث بأنه معضل من جهة السقوط في الإسناد وإنما هناك استعمال لكلمة معضل في معنى آخر, وابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" ذكر نماذج من استعمالات المتقدمين لكلمة معضل في غير الإنقطاع,

وقال معناه: المستغلِق الشديد, وذكر أن الزهري قال على حديث فيه ابن لهيعة أنه حديث معضل, وليس فيه أي انقطاع.

المعضل يستعمل على معنيين: الأول السقوط المتالي وهذا عملياً لا تكاد تجده في استعمالات المتقدمين, والمعنى الآخر هو الخطأ المستغلق وقد ذكر له ابن حجر في النكت خمسة أمثلة من كتب الحفاظ.

الطالب: كيف عند البخاري هناك معلقات؟

الشيخ: المعلقات كلها أحكام وأوصاف والمعلق من قبيل الضعيف, لكن تكون بحسب صيغة التعليق فالبخاري يعلقها بصيغة الجزم فهي عنده متصلة, وصيغة الجزم كقوله قال فلان, حدَّث فلان, ذكر فلان, ذهب فلان, لكن إذا قال وذُكِرَ عن فلان, وحُكِيَ عن فلان فهذا لا يلزم أن يكون ثابتا عنده

أسئلة المقطع 3

- ذكر مؤلف البيقونية المعنعن و المبهم في بيت واحد فهل بينهما علاقة ؟ و بما يتعلق كلا منهما ؟

لا علاقة بينهما ، و المعنعن يتعلق بالإسناد (اتصال السند) و أما المبهم فيتعلق بالرواة (العدالة و الضبط)

- عرف الحديث الموقوف من البيقونية في البيت الذي في نهايته : " فهو موقوف زكن " و أذكر معنى زكن.

ما أضفته إلى الأصحاب من قول و فعل ، و معنى زكن أي : علم

- المرسل من المصطلحات المهمة لكثرة استخدام المحدثين لها فهل أحسن مؤلف البيقونية – رحمه الله – تعريفه ؟ و لماذا ؟

لا و ذلك لأن فيه إيهام بأن المرسل ما سقط من اسناده صحابي و هذا لا يضر إن علم أن الراوي الساقط من الاسناد صحابي لأن كلهم عدول ، و الأفضل أن يعرف بأنه هو ما رفعه التابعي إلى النبي و ذلك لأن الراوي الساقط من الاسناد قد يكون تابعي فيجب أن تعلم عدالته و يعلم ضبطه